معنى الصمود في زمن الإبادة بين الضفة الغربية وقطاع غزة

فارس جقمان

ليس السؤال السائد في الضفة الغربية اليوم حول دور الضفة في مساندة غزة أو كيفية مساهمتها في نصرة غزة، وإنما يتمحور حول: "كيف تَسلم الضفة من الإبادة والتهجير" و"هل ستتحول إلى غزة جديدة؟"

وإن كانت نبرة هذه التساؤلات تدلُّ على الانهماك في قضية النجاة والابتعاد عن سؤال "ما العمل"، فإنها تدلُّ أيضاً على أن القضية الفلسطينية في الأراضي المحتلة باتت أمام لحظة حقيقة لم تشهدها منذ النكبة، أي واقع إحلالية المشروع الصهيوني الذي ظهر مجدداً بشكل جلي بعد لحظة "طوفان الأقصى" التي فككت جملة من الأوهام حول إمكانية "إدارة الصراع" و"الحفاظ على الهدوء"، ونقلتها إلى حيز المعادلة الصفرية. هنا، اتضح أن مصطلحات مثل "الاستعمار الاستيطاني الإحلالي" (التي انتشرت في الدوائر الفكرية الفلسطينية ضمن طفرة "الدراسات الإسرائيلية" خلال العقد الأخير) لم تكن مجازية، وقد أدت إلى تخبط فكري وسياسي في زمن الإبادة بسبب العجز عن استيعاب التبعات السياسية والنضالية الفعلية لهذه المفاهيم. فهي مفاهيم تضع الفلسطيني في أرضه أمام واقع يصعب على الكثير مواجهته بالمعنى الجمعي للكلمة.

وإن عدنا إلى التجارب النضالية الفلسطينية السابقة، نجد أن ثمة مفاهيم كثيرة تتعلق بالصمود والبقاء على الأرض قد تؤطِّر محاولات مواجهة احتمال التهجير والإبادة و"الهجرة الطوعية" التي تلوح في الأفق. لكن تلك المفاهيم بُنيت على تصور معين لطبيعة الاستعمار الصهيوني، والذي يرتبط بفترة زمنية محددة بين بداية احتلال العام 1967 و6 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، أي عصر "خلق الوقائع على الأرض" والاستعمار البطيء الذي حاول المفاضلة بين "التفوق الديمغرافي" والسيطرة على الأرض وكأنهما هدفان متناقضان. فإما أن يعطي الاحتلال الأولوية للتحكُّم بكامل تراب فلسطين التاريخية وضم الأراضي المحتلة في العام 1967 إلى دولة "إسرائيل"، وبهذا يتنازل الاحتلال عن "الأغلبية اليهودية" داخل حدود الدولة، وإما أن يتعمد الاحتلال الفصل بين مجتمع المستعمِر والمجتمع المستعمَر من خلال التنازل عن بقع جغرافية من "إسرائيل الكبرى" (أي ما يسمى بحل الدولتين) بهدف الحفاظ على "النقاء العرقي اليهودي" ديمغرافياً.

وعلى ذلك، نستطيع القول إن هذه التفرقة المصطنعة بين التفوُّق الديمغرافي والتفوُّق الجغرافي هي وليدة هذه الحقبة، على عكس الحقب التاريخية الأخرى، التي شهدت المزاوجة بين الهدفين: أي

التفوُّق الديمغرافي المصحوب بالتوسُّع الجغرافي. وقد استطاعت الحركة الصهيونية من خلال ذلك أن تستحوذ بشكل واسع على أراضٍ جديدة في خضم حروبها التوسعية، كما ونتج عن ذلك عمليات تطهير عرقي واسعة في حروب 1948 و1967... ومجدداً في 2025-2023 خلال حرب الإبادة التي تلت 7 تشرين الأول/ أكتوبر والتي استحضرت شبح النكبة مجدداً.

وبالتالي، فإن المفاهيم المتعلقة بالصمود والثبات على الأرض لا ترقى لمواجهة هذا الواقع الجديد-القديم، أي واقع الإبادة والتهجير القسري المحمولة على أكتاف أحفاد زئيف جابوتنسكي ومن اعتبر أن التفوُّق الجغرافي والتفوُّق الديمغرافي هدفان يجب أن يسيرا معاً: قتل "الأصلانيين" أو طردهم، والاستحواذ على أراضيهم في آنٍ واحد. فماذا يعني الصمود والبقاء في زمن الإبادة في وجه منظومة استعمار استيطاني إحلالي عادت إلى جذورها التاريخية؟ هنا نعود إلى إشكالية مفهوم الصمود بحكم ارتباط تشكُّله بظروف تاريخية معينة لم تعد موجودة، طُوِّرت من أجل مواجهة شكل معين من الاستعمار الصهيوني الذي تفتت ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر ولربما قبل ذلك. بيد أن مفهوم الصمود ذاته مرَّ بتحوُّلات عدة خلال فترة أوسلو وما بعد الانتفاضة الثانية.

الصمود "المقاوم" والصمود "السلبي"

عندما توسَّع الاستعمار الصهيوني ليشمل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب العام 1967، أسَّس الحكم العسكري الجديد منظومة إفقار وإلحاق اقتصادي تسببت بتخلي شرائح كاملة من الناس عن أراضيهم الزراعية والتوجُّه نحو سوق العمل في الداخل المحتل (فلسطين 1948) أو الهجرة إلى الخارج. وقد نظر الفاعلون في الحركة الوطنية الفلسطينية، كالمهندس إبراهيم الدقاق على سبيل المثال، إلى هذا التحوُّل ضمن تصور معين لعدوهم: "هناك مدارس صهيونية تؤمن بضرورة التخلص من العرب كليةً، وهناك مدارس أخرى أكثر براغماتية، تؤمن باستخدام قوة العمل العربية لأنها في رأيها لا تؤثر على سياسة التهويد. وفي الحالتين، يبقى الإجماع على السيطرة الصهيونية المطلقة موضوعاً لا خلاف عليه. لذلك يصبح الإنسان تحت الاحتلال هدف الهجمة الصهيونية وغايتها من أجل تهويد الأرض."[1]

تمثَّلت هذه الهجمة في تحويل السوق الفلسطينية إلى "مكبٍّ" لسلع الاحتلال، حيث كانت الأراضي المحتلة آنذاك ثاني أكبر سوق تصديرية للاحتلال بعد أمريكا، فيما منعت الفلسطيني من الاستثمار في مجالات تطوير الإنتاج الزراعي والصناعي. كان من شأن تلك السياسات خلق جيش احتياطي من العمالة الفلسطينية الرخيصة الذي ذهب إلى العمل المأجور في الداخل المحتل، ومن لم يجد فرصة عمل هاجر خارج البلاد إن تسنَّى له ذلك.

لقد كرَّست الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة جهودها منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى اتفاق أوسلو لمعالجة ثلاث ظواهر ناتجة عن الاقتصاد السياسي للاحتلال، وهي: الهجرة خارج البلاد بسبب سياسة الإفقار الاستعماري، والتخلي عن الأراضي الزراعية بسبب سياسة الإلحاق التي منعت تطور القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة، ما عرَّض الأراضي إلى المصادرة من قبل السلطات العسكرية، والاعتماد الاقتصادي على البضائع "الإسرائيلية" بسبب تلك السياسات التي حوَّلت مجموع

الفلسطينيين إلى "سوق أسيرة" من المستهلِكين. وقد كان جواب الحركة الوطنية على هذه المعضلة هو تبنِّي استراتيجية تنموية في الأراضي المحتلة، لا بهدف التنمية الاقتصادية بمفهومها السائد آنذاك، وإنما من أجل الصمود، وليس الصمود فحسب، بل "الصمود المقاوم".

هنا ميَّزت الحركة الوطنية بين نوعين من الصمود: الأول هو الصمود "السلبي" الذي يهدف فقط إلى تحسين الظروف المعيشية وبالتالي التقليل من نسبة الهجرة خارج البلاد، والآخر هو الصمود "الإيجابي" أو "المقاوم" الذي يهدف إلى تمكين أهل الأراضي المحتلة من مقاومة الاحتلال من خلال البقاء على الأرض وبناء اقتصاد وطني إنتاجي يحاول التوصل إلى حدٍّ معين من الاكتفاء الذاتي وإلى التقليل من درجة التبعية لاقتصاد الاحتلال.[2] وقد كتب الدقاق أن الصمود المقاوم يهدف إلى "زيادة قدرة الناس على تحمُّل الضغط الإسرائيلي والتناحر الاجتماعي وتسليع الثقافة والإفقار المادي والمعنوي."[3] بينما النوع الآخر من الصمود، وهنا يسمِّيه الصمود "الثابت" أو "المستكين"، يهدف فقط إلى "بقاء الفلسطينيين المادي على الأراضي المحتلة، بالهدف الواضح، ولربما الحصري، في الحدِّ من الهجرة الفلسطينية. وبكلمات أخرى، هذا يعني تحفيز الصمود الثابت."[4] لقد تماشى هذا النوع من الصمود أحياناً مع مساعي مشاريع الاحتلال لتحقيق "حكم ذاتي" فلسطيني هدف إلى "تحسين مستوى المعيشة" في الأراضي المحتلة.

ولذلك، فقد نشب خلاف داخل الحركة الوطنية حول نوع الصمود المراد تعزيزه، وانتقد اليسار الفلسطيني توجُّه منظمة التحرير وحركة فتح لدعم مشاريع الصمود من خلال صندوق أردني-فلسطيني مشترك بقرار من جامعة الدول العربية في العام 1978 لمواجهة تبعات اتفاقيات كامب ديفيد ومشاريع الحكم الذاتي. هنا، تمحور معظم النقد اليساري إلى ما سُمِّي بـ"أموال الصمود" وانحياز اللجنة الأردنية-الفلسطينية المشتركة سياسياً لصالح حركة فتح وتعزيز نفوذ "أذناب الرجعية الأردنية في المناطق المحتلة" واستخدامها لشراء الولاءات. [5]

وبالإضافة إلى نقد انحياز اللجنة المشتركة سياسياً، اعترض اليسار أيضاً على طبيعة المشاريع التي تمَّ تمويلها، حيث صبَّ معظم التمويل، على حدٍّ زعم التنظيمات اليسارية وكما يتبيَّن في منشورات اللجنة التي توثِّق وجوه إنفاقها الرسمية، في خانة تحسين الظروف المعيشية، كمشاريع الإسكان والتعليم، بينما تجاهلت أموال الصمود مشاريع القطاعات الإنتاجية، بما فيها الزراعة والصناعة ومجال إنتاج التيار الكهربائي. [6] وقد خصصت جامعة الدول العربية أكثر من 150 مليون دولار لدعم الصمود خلال فترة 10 أعوام [7]. وعلى الرغم من الخلافات على إخفاقات تلك المشاريع وما لم تحققه، أصبح شعار الصمود جزءاً من النسيج الفكري والأيديولوجي الفلسطيني بشكل عابر للأطر التنظيمية، ونظَّم الملتقى الفكري العربي مؤتمرات سنوية تحت عنوان "التنمية من أجل الصمود،" كما تبنَّت منظمة التحرير في الخارج لغة "الصمود المقاوم". [8] ولربما تُوِّجَت هذه الجهود المتراكمة في تجربة انتفاضة العام 1987 التي وظَّفت كل مشاريع الصمود من أجل نضال سياسي على الأرض. أما بعد انتفاضة 1987، فقد حصل تحوُّل تدريجي في عقيدة الصمود في الضفة الغربية وقطاع غزة، وانقسم إلى مسارين منفصلين ما بعد اتفاقيات أوسلو والانتفاضة الثانية، وانقسام العام 2007.

تحوُّلات الصمود: من غزة إلى الضفة

عندما نتأمل في أحداث الانتفاضة الثانية بأثر رجعي، ومن موقعيَّة حاضرنا الجديد، نستنتج أن الانتفاضة الثانية شكَّلت مرحلة انتقالية في تحوُّل طبيعة صراع الفلسطيني مع الصهيونية.

خلال فترة اتفاقيات أوسلو، تشكَّل تيار مقاوم جديد رفض نهج السلطة الفلسطينية، فيما تبعثرت معظم الأطر الشعبية الوطنية التي حملت العمل الجماهيري خلال انتفاضة 1987 على أكتافها، أو تحوَّلت إلى مؤسسات أهلية ضمن "المجتمع المدني" ومؤسسات الدولة المرتقبة. ونتيجة لذلك، اكتسب الصمود معنى جديداً شكَّل امتداداً نوعياً لنهج "الصمود السلبي"، إلا أن أحداث الانتفاضة الثانية شكَّلت بداية القطيعة مع ما سبقها. وقد كان من شأن الهجوم الصهيوني على خلايا المقاومة في الضفة وغزة، وما ترتب عليه من هجومٍ شامل على المجتمع الفلسطيني ككل، أن يخلق شرخاً في المجتمع وفرزاً بين من وجد في المقاومة جدوى ومن لم يجد فيها إلا العبثية والدمار وجلب المصائب. كانت الانتفاضة الثانية بداية رفع الستار عن حقيقة وجودية الصراع مع الصهيونية، إلا أن المجتمع الفلسطيني انقسم في استنتاجاته حول مآلات هذا الواقع. وعلى ذلك، انقسم أيضاً مفهوم الصمود إلى مسارين منفصلين مع انتهاء الانتفاضة الثانية، وأخذ هذا الانقسام بعداً جغرافياً مع الانقسام السياسي بعد العام 2007، إلا أن منبع الاختلاف كان في النهج.

النهج الأول يُدرج الصمود ضمن مفاهيم أوسع مثل "الحاضنة الشعبية" الذي يفترض حتمية المواجهة مع المستعمِر، ويبني استراتيجية بقائه في الأرض على فرضية أن التضحية البشرية هي الناتج الطبيعي للصمود (وإن لم يتخيَّل أصحاب هذا النهج حجم التضحية خلال حرب الإبادة الحالية). ولا شك أننا نرى في المعركة الجارية في غزة تجييشاً لكافة مكوِّنات المجتمع ومواقع قوته الحيوية في المجالات المدنية والمهنية والشعبية المختلفة، كلها تُصَبُّ في جهود مواجهة الإبادة والتهجير وتبعاتهما، بما في ذلك القطاع الصحي والدفاع المدني ومنظومة ضبط الأمن والأمان ومكافحة ظاهرة العصابات وسرقة المساعدات وتنظيم المهمات الإغاثية والإنسانية، وغيرها من المجالات المجتمعية... وكل ذلك تحت النار، وضمن أشرس حملة جوية شنَّها جيش نظامي في التاريخ الحديث. وليس من المفاجئ أنه في وجه هذا كله قد تمَّ تفكيك جزء من هذه المنظومة والحاضنة، ولا نعني فقط تدمير البنية التحتية المادية وإنما البنية التحتية البشرية وقدرة القطاعات المختلفة على تحمل الخسارات إن لم يكن قد تمَّ محوها من الوجود. فعلى الرغم من أن هذه المنظومة بُنِيَت على مدار أكثر من عقد من الزمن، فإنه لم يكن في مخيلة صانعي تلك الحاضنة، على الغالب، أنها ستضطر إلى الصمود في وجه حملة إبادة استغرقت عشرين شهراً حتى كتابة هذه السطور.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة مقومات صمود في غزة لم تأتِ من الحاضنة الشعبية ذاتها وإنما من الخارج، أي من رفض النظام المصري فتح المعابر أمام النازحين لأسبابه الخاصة. وقد نعتبر أن نتيجة هذا القرار المصري آلت إلى تعزيز شكل من أشكال الصمود "من دون قصد". فقد تشكَّل الصمود الفلسطيني تاريخياً ضمن ما هو ممكن وفي غياب البدائل الأخرى، وصار هو "الخيار الأخير" للمجتمعات. ولو كانت هناك بدائل للصمود وخيارات أخرى للخلاص لاختلفت الحسابات الجماعية، ولو كان هناك خيار

حقيقي للنجاة من خلال النزوح لأصبح التخلّي عن الأرض خياراً وارداً بطبيعة الحال، وإن حصل ذلك التخلّي عنوةً بحكم التهجير القسري. ولذلك، ليس من المستغرب أن نرى أن الصمود هو ملاذ الشعوب الأخير في غياب الخيارات الأخرى، ولا ينتقص ذلك من قيمة الصمود وما فيه من سمات بطولية، وإن لم نره من منظور الرومانسية المفرطة.

أما النهج الآخر للصمود والذي تَشكَّل في الضفة الغربية بعد العام 2007، فيُدرِج الصمود ضمن مفاهيم فضفاضة مثل "بدنا نعيش" و"الوجود مقاومة." فعندما ذهبت السلطة الفلسطينية إلى خيار "بناء مؤسسات الدولة" في الضفة الغربية بعد الانتفاضة الثانية، شكَّل ذلك نوعاً آخر من الصمود الذي هدف إلى الحفاظ على الوجود الفلسطيني على مساحة ضيقة من الأرض والتخلّي عن معظم الأراضي التي كان من المفترض أن تُشمَل ضمن هذه "الدولة" (وهنا نتكلم فقط عن مناطق "ج") في إطار ما يُسمَّى بـ"حل الدولتين". ولكن النقطة الأهم في هذا كله هي أن هذا النوع من الصمود كان متناسباً مع الهدف الاستراتيجي المعلَن للسلطة بعد العام 2007، وهو تجنب أي مواجهة مع المحتل بهدف "سدِّ الذرائع."

لقد تخلّى هذا النهج عن أي شكل من أشكال المقاومة، ولا نتكلم هنا فقط عن المقاومة المسلحة، بل المقاومة "السلمية"، وحتى خيار التأجيج الدبلوماسي في المحافل الدولية وتوظيف أطر القانون الدولي والمحاكم الجنائية الدولية (على محدوديتها). كما ولم تخصص السلطة أي موارد حقيقية لملف "المقاومة الشعبية." ولو أخذت السلطة بجدية شعار "ازرع زيتون ازرع ليمون ازرع تفاح"، لتطلَّب ذلك مواجهة حقيقية مع المستعمِر وخوض معركة في مناطق "ج" مع أول محاولة لزراعة الأراضي المصادرة أو التصدي لمحاولات هدم البيوت أو حفر الآبار في مناطق الأغوار، ولكان المستعمِر سيتَّجه إلى حجز أموال المقاصَّة وفرض العقوبات الجماعية والتشديد على كافة مناحي الحياة في الضفة — كما يفعل المستعمِر الآن في كل الأحوال، لكن من دون مقاومة شعبية، ودون حاضنة تواجه تبعات هذا الهجوم... وعلى الرغم من انتهاج سياسة "سدِّ الذرائع".

هنا تكمن النقطة الرئيسية، ومفادها أن نهج الصمود الذي تتبعه السلطة ناتج عن نهج التخلّي عن المقاومة، وكذلك نهج الصمود المتبع في القطاع ناتج عن نهج المقاومة المسلحة "الشاملة". ولعل في هذا ما يفسِّر التباين في أنواع الصمود، ففي حالة غزة، تطلب نهج المقاومة المسلحة إعداداً استثنائياً وبناءً للحاضنة الشعبية ترقباً للهجوم الصهيوني المضاد. وهذا أمر يُدرَج في حسابات كل حركات التحرر، ويُعتَبَر قمع المستعمِر أمراً مفروغاً منه سواء اتخذت المقاومة أشكالاً مسلحة أو غير مسلحة، ما يتطلب شكلاً خاصاً من الصمود. كما أن انتصار هذا النموذج ليس حتمياً عند الحديث عن إرادة إبادة مسعورة تشن حرباً ليس على المقاومة وحاضنتها الشعبية فحسب، بل على المجتمع الغزي بأكمله بما فيه من لا يعتبر نفسه ضمن هذه الحاضنة. إلا أن هذا النموذج من الصمود هو الوحيد الذي يستطيع الانتصار، والإبادة الحالية هي بمثابة امتحان مصيري لقدرة هذا النموذج على التحمُّل في ظروف لم يشهدها الشعب الفلسطيني على امتداد تاريخه.

أما في حالة الضفة الغربية، فيصبح صمود السلطة محصوراً في المعازل المتفق عليها مسبقاً مع المستعمِر، ويصبح الصمود في مناطق الاشتباك الحياتي اليومي في القرى والأغوار والأراضي الزراعية

والأحياء المهددة أمراً متروكاً لأهلها. وحتى هذا الصمود في مناطق "أ" ليس صموداً مقاوماً، لأنه مرهون باستمرار الهدوء وتحسُّن مستوى المعيشة، وهذا أمر غير وارد في الحقبة الجديدة التي نعيشها. وقد رأينا محصلة هذا النوع من الصمود مؤخراً خلال حفل افتتاح "أيكون مول" في رام الله وكلمة مسؤولة فلسطينية للإعلام، عندما قالت إن استثمار الرأسمال الفلسطيني "المجنون" في إنشاء المعابد الاستهلاكية في زمن الإبادة هو شكل من أشكال الصمود والبقاء على الأرض.

الحاجة إلى صمود جديد

وعلى الرغم من التباين الحاد بين هذين النهجين من الصمود، فإننا لا نملك إلا الاعتراف بأن كليهما ليس ملائماً للواقع السائد اليوم في الضفة الغربية. لا حاجة للإسهاب فيما يخص نمط الصمود الاستهلاكي، إذ إنه بطبيعة الحال غير ملائم لمواجهة واقع استعماري يسعى، بشكل مباشر وعملي، إما إلى الإبادة أو التهجير، على الأقل في أجزاء واسعة من الضفة الغربية، حتى وإن لم تتسع الحملة الحالية في شمال الضفة لتشمل بقية المدن والمحافظات أما النوع الآخر من الصمود الذي شهدناه في غزة، فلن يكون قابلاً للاستنساخ في أي وقت قريب، غير أن هذا النموذج، وإن أثبت فعاليته حتى الآن في تثبيت شريحة واسعة من الناس على الأرض في مواجهة الإبادة، فإن المعركة لم تُحسم بعد. ولعل من بين أسباب تعثُّر مشروع التهجير رفض النظام المصري فتح الحدود. وقد أُسِّسَ لهذا الصمود على مرحلة طويلة من البناء البطيء لحاضنة شعبية واسعة، ومنظومة عسكرية واجتماعية متشابكة، امتدَّت على مدار سبعة عشر عاماً، وفي سياق أمني وجغرافي يختلف كلياً عن واقع الضفة.

واستناداً إلى ذلك، فالنموذج التاريخي الوحيد المتبقي لنا هو نموذج "الصمود المقاوم" الذي تبنته الحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة في عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. غير أن هذا النموذج يفترض وجود بنية حزبية وتنظيمية لم تعد قائمة، كما ويفترض عدم وجود وسيط محلِّي بين الاحتلال والشعب والساحة السياسية الفلسطينية، ويغفل عقوداً من التفكيك وصهر الوعي والقمع الصهيوني لأي محاولات جنينية للنهوض الجمعي، سواء كانت طليعية أو أفقية، مركزية أو لامركزية، وقد أُجهِضت جميعها في مهدها. وبالتالي، فنحن الآن أمام لحظة تخبُّط استراتيجي حيث مفاهيمنا الموروثة غير قادرة على ملاءمة اللحظة التاريخية الراهنة.

فالخطوة الأولى للارتقاء بالمسؤولية لما يناسب اللحظة التاريخية الحالية، يقتضي التسليم بأمرين: أولهما، أن الاحتلال سيواصل مخططاته لتهجير الفلسطينيين من أماكن تواجدهم، سواء من مناطق "ج" أو "ب" أو من المخيمات داخل مناطق "أ". وثانيهما، الاستمرار في تركيز تواجد الفلسطينيين الفيزيائي في معازل منفصلة تتقلص مساحتها كل يوم، وكل ذلك في حال عدم توسع الهجوم ليشمل مناطق "أ" كلها من خلال تحفيز الهجرة "الطوعية" وغير الطوعية، مع أو دون حملات القتل الواسعة. وبالنظر إلى هذا الواقع المتجدد، وإن لم يسعفنا الماضي القريب في مواجهته ولم ننجح في إيجاد طرق جديدة لمجابهة تبعاته المرتقبة، فإن نمط الحياة السائد حالياً في الضفة وما يترتب عليه من "صمود متخاذل"، بلا شك، سيشكل البنية الاجتماعية والعقائدية الأنسب لغرض التماهي مع مستقبل الإبادة والتعجيل من تنفيذه على الأرض. قد يستنتج البعض من هذا التوصيف أنه لا خيارات أمام أهل

الضفة في وجه تفكيك المسلّمات التي اعتبرناها ثابتة طوال العقد الأخير وبحكم العوائق المتعددة أمام العمل الجماعي وغياب الاستراتيجية السياسية والسياسة بحدّ ذاتها كمجال نضالي. لكننا لا نرى، في كل الأحوال، أننا في موقع تقديم رؤية جديدة للصمود وممارسته بصورة مختلفة من شأنها أن تأخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار، فمن شأن ذلك أن يعيد طرح السؤال ذاته.

أما نحن الذين نبحث عن الأجوبة، فلا بدَّ لنا من التسليم بحالة اللايقين الدائمة التي تصاحب هذه المرحلة. وفي هذا السياق، فالفعل بحدّ ذاته يصنع احتمالات جديدة ويولّد تحرُّكاً في منظومة العلاقات الاجتماعية والسياسية لا يمكن توقُّعها أو ضبط اتجاهاتها، إلا أن نتائج ذلك الفعل ليست مضمونة. كما لا يعني ذلك أن الفعل سيؤدي بالضرورة إلى شق أفق جديد، بل سيفتح أمامنا جملة احتمالات ليست كلها مشرقة: فالطوفان فتح أمام القضية الفلسطينية أفق التحرير، كما فتح أيضاً أفق استكمال النكبة. والأمر ليس مختلفاً في الضفة الغربية اليوم فيما يخص مسألة الصمود أو إعادة بناء السياسة كمجال نضالي أو حتى إعادة ترميم ما تمَّ صهره. ولربما ما قد يسهِّل الأمر في حالة الضفة هو أن عملية التهجير منسوجة في الوضع القائم وضمن منظومة خيارات محدودة أصلاً، وهذا يعني أن الرهان الوحيد الآن هو على إمكانية إيجاد مستقبل مختلف، فالبديل عن ذلك هو السير في اتجاه ما يريده لنا العدو ◆

الإحالات

[1] إبراهيم الدقاق، نحو **برنامج تنموي من أجل الصمود** (القدس: الملتقى الفكري العربي، 1981)، 17.

[2] للمزيد انظر: محرم البرغوثي، "تنمية بمفهوم مختلف،" **مجلة الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم**، العدد 78 (1986): 42 - 51.

[3] Ibrahim Dakkak, "Development from Within: A Strategy for Survival," in *The Palestinian Economy: Studies in Development under Prolonged Occupation,* ed., George T. Abed (London: Routledge, 1989), 307.

[4] Ibid, 288.

[5] "أموال الصمود لدعم الصمود أم لتخريب الكفاح الوطني؟!" **الوطن: الصحيفة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني**، العدد 6، (1982): 2.

[6] للمزيد انظر: اللجنة المشتركة، **تفاصيل إنجازات دعم الصمود للفترة من 1979 - 1987** (لندن: مركز القدس للدراسات الإنمائية، 1988).

[7] اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، **تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل** (عمان: المكتب الفني للجنة المشتركة، 1985)، 121.
[8] للمزيد انظر: دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط-منظمة التحرير الفلسطينية، "إطار برنامج لدعم الصمود المقاوم وتعزيز الاعتماد على الذات في الأراضي الفلسطينية المحتلة،" **صامد الاقتصادي**، العدد 77 (1989): 57-31.